العودة إلى المربع الأول للقمع

تقرير حالة الحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات في منطقة سيطرة هيئة تحرير الشام الاسلامية -إدلب

إعداد مؤسسة فراترنيتي لحقوق الإنسان

آب 2024

Fraternity
Foundation for Human Rights (FFHR)

مقدمة

يغطى هذا التقرير عام 2023 لو اقع الحق في تكوين الجمعيات، في مناطق إدلب التي تسيطر عليها هيئة تحرير الشام الإسلامية بشكل أساسي في 6 مدن وبلدات (أطمه، إدلب، معرة مصرين، قاح، حارم، سلقين)

وبالاستناد لتحليل مؤشرات حالة حق حرية تكوين الجمعيات المعتمدة لدى مؤسسة فر اترنيتي لحقوق الانسان المدرجة في منهجية التقرير، والتي تمت عبر 30 مقابلة ميدانية مع منظمات وجمعيات عاملة في المنطقة وبمقاربة تحليل هذه المؤشرات مع المعايير العالمية للحق في حرية تكوين الجمعيات وممارسة أنشطتها.

وبالاستناد إلى التقرير التحليلي القانوني للإجراءات الإدارية التي تفرضها حكومة الإنقاذ التابعة لهيئة تحرير الشام الإسلامية فإن حالة هذا الحق في ظل الإجراءات المتبعة من قبلها تم تصنيفها بدرجة " مقيد ". والفضاء المدني غير حر بشكل عام. حيث حققت المنطقة المشمولة بالتقرير 22.41 نقطة على مقياس حق حرية تكوين الجمعيات وممارسته. منها 13.45 نقطة مئوية للمؤشرات التخصصية و8.96 نقاط مئوية لمؤشر الانتهاكات

معلومات عامة عن المؤشرات المخصصة لحالة حق حرية التجمع السلمي و تكوين الجمعيات في سوريا

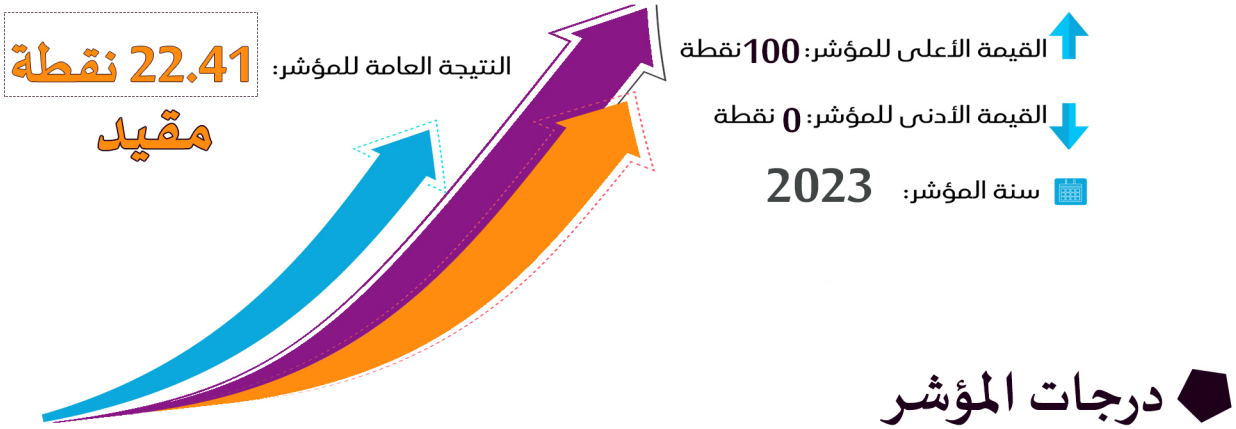

درجات المؤشر

غير حر	مقيد	مقيد جزئياً	حر جزئياً	حر
(19-0)	(39-20)	(59-40)	(79-60)	(100-80)

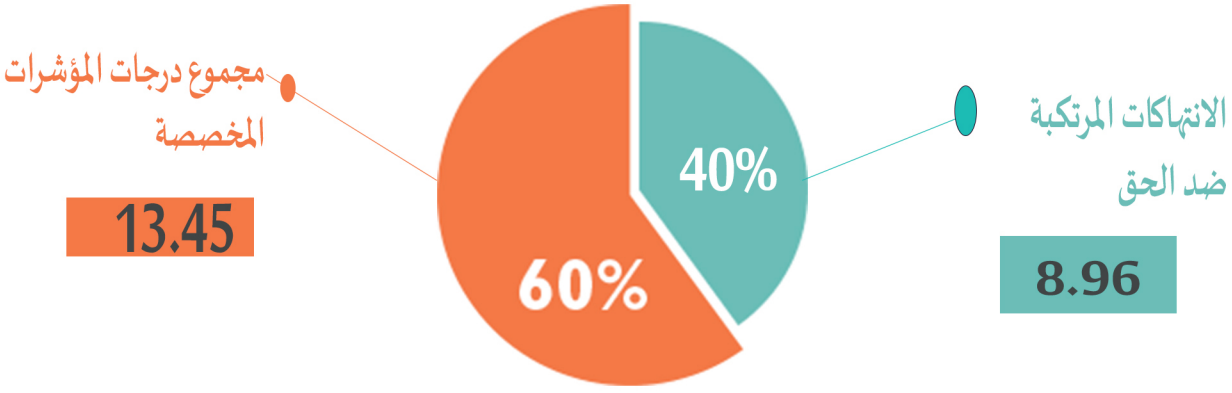

تمهيد

١- السلطة الحاكمة لمنطقة التقرير واجراءاتها الخاصة بتنظيم الحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات:

أعلنت جبهة فتح الشام والتي كانت معروفة قبل ذلك بجبهة النصرة المعلن عنها في كانون الثاني ٢٠١٢ عن تأسيس "هيئة تحرير الشام" وذلك في بيان لها أصدرته في ٢٨ كانون الثاني ٢٠١٧ ويتزعمهما أبو محمد الجولاني ٣Nb٣DPX/https://nyti.ms وتضم "هيئة تحرير الشام"، بالإضافة إلى جبهة فتح الشام، كلا من حركة نور الدين زنكي (واحدة من أبرز فصائل المعارضة في حلب)، وجبهة أنصار الدين، وجيش السنة ومعقله في حمص وكذلك لواء الحق (الذي ينشط في مدن إدلب وحلب وحماة). ٣m٤knN٩/https://bbc.in سيطرت الهيئة عسكرياً على مناطق واسعة من منطقة إدلب وريف حلب الغربي وكان لتركيا الدور الأساس في التعامل مع هذه الهيئة لتحقيق الاستقرار في المنطقة حيث أنشأت تركيا عبر اتفاقاتها مع روسيا فيما سموها بمناطق خفض التصعيد العديد من نقاط المراقبة العسكرية التركية على خطوط التماس بين مناطق سيطرة هيئة تحرير الشام مع القوات الروسية وقوات الحكومة السورية. ٣٩٤OIIf/https://bit.ly

في ٢ تشرين الثاني ٢٠١٧ ولفرض سيطرتها الإدارية الكاملة قامت هيئة تحرير الشام الإسلامية بتشكيل حكومة باسم حكومة الإنقاذ السورية المؤلفة من ١١ حقيبة وزارية برئاسة محمد الشيخ حينها، إضافة إلى وزارات الداخلية، العدل، الأوقاف، التعليم العالي، التربية والتعليم، الصحة، الزراعة، الاقتصاد، الشؤون الاجتماعية والمهجرين، الإسكان والإعمار، والإدارة المحلية. فيما كلفت وزارة التنمية بمتابعة شؤون الجمعيات ومنحها الأذون والتراخيص والرقابة الكاملة على قطاع الجمعيات ٣NMJHTw/https://bit.ly

ظهرت أولى ملامح وتوجهات حكومة الإنقاذ الإيديولوجية، عندما أعلنت "الهيئة التأسيسية" عام ٢٠١٨ عن "علم رسمي للمناطق المحررة"، وهو علم الثورة السورية، لكن باستبدال النجوم الثلاث بعبارة الشهادتين. أما ارتباطها بهيئة تحرير الشام، فظهر جليّا حين كانت قوات الهيئة تصل لفض المظاهرات المعارضة لتشكيل الحكومة، فتكون ذراعاً مدنياً للهيئة والعسكر، وكذلك عندما تسلم قياديون وأعضاء في جبهة النصرة مناصب وزارية وقيادية، ولاحقاً أيضاً عندما بدأ زعيم الهيئة أبو محمد الجولاني حضور الجلسات وافتتاح المشاريع بصفته "قيادة المحرر".

بعد أن أحكمت هيئة تحرير الشام سيطرتها على منطقة إدلب ومحيطها، أعيد انتخاب مجلس الشورى العام في مارس/ آذار عام ٢٠١٩، وبلغ عدد أعضائه ١٠٧ عضو، ثم انتخبوا رئيساً للمجلس. وسبق الانتخابات تحديد شروط ومعايير الترشح من قبل لجنة الانتخابات العليا المنبثقة عن المؤتمر العام، وتقسيم إدلب إلى مناطق إدارية، وتحديد عدد الأعضاء لكل منطقة. بدت الانتخابات على أنها شكلية، ففي معظم المناطق جرى الاتفاق على أسماء الناجحين، وكان معظمهم من المقربين من الهيئة.

٢- الجهات المسؤولة عن قطاع الجمعيات وسماحية عملها:
يتبع قطاع الجمعيات في المنطقة إلى وزارة التنمية التابعة لحكومة الإنقاذ وهي المخولة لمتابعة شؤون المنظمات والجمعيات والفرق التطوعية إلا أن وزارة التعليم والبحث العلمي هي المخولة بإصدار الموافقات والمتابعة فيما يتعلق بالمراكز التدريبية التأهيلية التابعة للجمعيات غير الربحية والملكيات الخاصة وفق رسوم معينة وإجراءات محددة وبشروط فرضتها قسراً وكل مركز لا يحقق الشروط سيتم اغلاقه بحسب التعميم أدناه وألزمت المراكز التي سيتم ترخيصها اطلاع الوزارة على كل نشاط او تدريب سيقومون به ضمن المركز وتقديم اجندة التدريب والمواد العلمية للوزارة من اجل الرقابة عليها وحذرت كل مركز يخالف التعليمات بالإغلاق ومنع العمل ودفع غرامة مالية كبيرة

٣- الجهات المسؤولة عن تنظيم التجمعات السلمية وحمايتها:
وزارة الداخلية لحكومة الإنقاذ التابعة لهيئة تحرير الشام هي المسؤولة عن ضبط الأمن والنظام في المنطقة ويتبع لها جهاز إدارة الأمن العام ووحدة المهام الخاصة اللتين تتوليان مسؤولية قمع التظاهرات ضد الهيئة المذكورة وعملياً لا يوجد قانون ينظم حق التظاهر في المنطقة، بل يتم السماح للمظاهرات المؤيدة للهيئة والسلطة المحلية والتي غالباً ما تقام في منطقة السبع بحرات في مدينة ادلب بينما يتم قمع التظاهرات المناهضة للهيئة والحكومة المحلية كما ذكرنا

أولاً. الحق في حرية تكوين الجمعيات

1-1 النتيجة العامة:

يغطى هذا التقرير عام 2023 لو اقع الحق في تكوين الجمعيات، في مناطق إدلب التي تسيطر عليها هيئة تحرير الشام الإسلامية بشكل أساسي في 6 مدن وبلدات (أطمه، إدلب، معرة مصرين، قاح، حارم، سلقين)

وبالاستناد لتحليل مؤشرات حالة حق حرية تكوين الجمعيات المعتمدة لدى مؤسسة فر اترنيتي لحقوق الانسان المدرجة في منهجية التقرير، والتي تمت عبر 30 مقابلة ميدانية مع منظمات وجمعيات عاملة في المنطقة وبمقاربة تحليل هذه المؤشرات مع المعايير العالمية للحق في حرية تكوين الجمعيات وممارسة أنشطتها. وبالاستناد إلى التقرير التحليلي القانوني للإجراءات الإدارية التي تفرضها حكومة الإنقاذ التابعة لهيئة تحرير الشام الإسلامية فإن حالة هذا الحق في ظل الإجراءات المتبعة من قبلها تم تصنيفها بدرجة " مقيد ". والفضاء المدني غير حر بشكل عام. حيث حققت المنطقة المشمولة بالتقرير 22.41 نقطة على مقياس حق حرية تكوين الجمعيات وممارسته. منها 13.45 نقطة مئوية للمؤشرات التخصصية و8.96 نقاط مئوية لمؤشر الانتهاكات

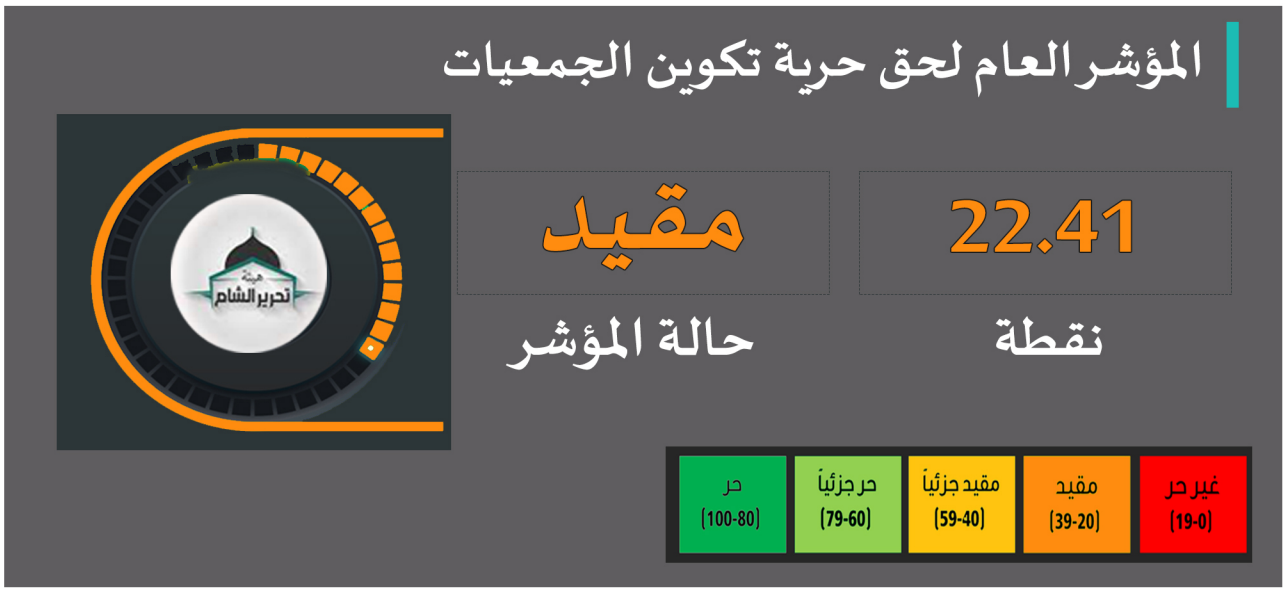

١-١ الانتهاكات

منع العمل بدون التسجيل:

في افادته لنا قال عضو إحدى منظمات المجتمع المدني في ادلب يوم 28 من آب 2023 قامت الشرطة باقتحام مكتب منظمة قيد التسجيل حيث حطمت الباب ودخلت عنوة ثم قامت بتفتيش المكتب دون الحصول على أية لوازم او ورقيات ثم قامت بإغلاق المكتب بواسطة قفل جديد لعدم السماح باستخدامه من قبل المنظمة
يقول عضو المنظمة الذي التقيناه في ادلب أن السبب عدم الحصول على التسجيل بعد.

في حالة أخرى
بتاريخ 27 أيار 2023 قام عناصر الأمن على أحد الحواجز الأمنية في معرة مصرين بإيقاف سيارة تقل فريق عمل منظمة متجهة إلى أحد مخيمات النازحين لتقديم المساعدة للسكان وذلك لعدم وجود مهمة رسمية مصرح بها من قبل الجهات المسؤولة وتم احتجاز الحافلة وتوقيف أعضاء الفريق
وأكدت المنظمات التي التقيناها صعوبة التسجيل وبيروقراطية الإجراءات المطلوبة وارهاقها للمنظمات ناهيك عن التكاليف المالية التي تعرقل سعي هذه المنظمات للعمل وفق الإجراءات التنفيذية المتبعة وان كانت غير ملاءمة للمعايير الدولية لحق تكوين الجمعيات

توقيف أعضاء الجمعية لاستخدامهم حافلة نقل للأعضاء الذكوروالاناث معاً:

في حادثة معرة مصرين تم إيقاف الفريق لسبب إضافي بحسب افادة عضو الجمعية الذب قال لنا ان عناصر امن الحاجز قام بتوقيفهم بسبب عدم وجود مهمة رسمية وجلوس العضوات الى جانب الأعضاء في ذات الحافلة وهذا مخالف للأعراف والشريعة الإسلامية.

المزاجية في المو افقة على أنشطة الجمعيات:

تلزم الجمعيات في منطقة سيطرة هيئة تحرير الشام وان كانت مرخصة اصولا بتقديم طلب موافقة لكل نشاط يقومون به وتخضع هذه العملية لمزاجية مكتب المنظمات الذي يوافق على نشاطات متجزئة من المشروع الأساسي ويرفض بعضها الاخر بمزاجية تعرقل هدف النشاط الأساسي
يقول عضو فريق منظمة مدنية في المنطقة:
أنه بتاريخ 17 تموز 2023 تقدموا بطلب موافقة لعمل جمعيتهم لكن تم تعطيل عمل المنظمة بحجة أن بعض نشاطاتها غير متوافقة مع سياق المجتمع

محاصصة حكومية للمساعدات الإنسانية المقدمة من قبل جمعيات الإغاثة:

تعمد السلطات المحلية عرقلة عمل الجمعيات الإنسانية المحلية بهدف الحصول على المساعدات الإنسانية التي يقدمها المجتمع الدولي عبرها كون الحكومة مرتبطة بجماعة إرهابية ولا يتم التعامل معها من قبل اية أطراف دولية او اممية
يقول عضو فريق تطوعي كان يسعى لتقديم المساعدة للنازحين والمهجرين انه بتاريخ 14 أيار 2023 تم وقف عملهم اثناء اجراء إحصاء للمستفيدين والمحتاجين الى المساعدة الإنسانية من قبل السلطات المحلية بهدف الضغط على الجمعية للاستيلاء على بعض المساعدات المقبلة

في حالة أخرى
قال لنا عضو جمعية اغاثية في احدة مخيمات ادلب أن موظف منتدب من هيئة التنمية التابعة لحكومة الإنقاذ اعترضهم اثناء توزيعهم لمواد غذائية واوقف التوزيع على الرغم من حصولهم على الموافقة المطلوبة وامرهم بنقل المساعدات الى مستودعهم ليقوم هو بالتوزيع وحين رفض الجمعية الطلب تهجم الموظف عليهم وكال لهم الشتائم اضطرت الجمعية الى الانسحاب من المخيم ووقف التوزيع
سجل فريق التقرير عدة حالات أخرى بهذا الشكل

٢-١ مؤشرات حالة حق تكوين الجمعيات:

١-٢-١ - مؤشر الإطار القانوني: الحالة مقيد

حيث تغيب كامل معايير الحق في تكوين الجمعيات عن القوانين والإجراءات الإدارية التي تمارسها حكومة الإنقاذ لتوفير هذا الحق في المنطقة ووفق القياس القانوني. إلا أن منظمات المجتمع المدني التي قابلناها أعربت عن نوع من الرضى عن الإجراءات التنفيذية التي تقابلهم لكن المدة الزمنية أحياناً تتجاوز ال 90 يوماً انتظار وعملية تقديم الطلب والانتظار أساساً هي اجراء غير ملاءم لممارسة الحق

حقق المؤشر 34.5 نقطة من أصل 100 نقطة على مقياس درجة حرية حق تكوين الجمعيات.

٢-٢-١ مؤشر التأسيس: الحالة غير حر

لا تتوفر إجراءات تسجيل بالإشعار، بل تمارس حكومة الإنقاذ أسلوب التسجيل بتقديم الطلب والانتظار لمدد زمنية تتجاوز غالباً 90 يوماً ووفق القياس القانوني:

حقق المؤشر 7 نقاط فقط من أصل 100 نقطة على مقياس درجة حرية حق تكوين

٣-٢-١ مؤشر القيود الأمنية: الحالة غير حر

تمارس حكومة الإنقاذ تدخلات أمنية سافرة ضد ممارسي هذا الحق في المنطقة فيما يتعلق بعملية التأسيس ورفض وقبول أعضاء إدارة الجمعيات وممارسة عمل الجمعيات تخضع للتدخل الأمني والرقابة الأمنية وتمنع وسائل الإعلام والجمهور من التعامل مع الجمعيات ووفق القياس القانوني.

حقق المؤشر 26.47 نقطة فقط من أصل 100 نقطة على مقياس درجة حرية حق تكوين

٤-٢-١ مؤشر تلقي التمويل: الحالة مقيد

تتوفر حرية التمويل المحلي والدولي وتمارس المنظمات والجمعيات العاملة في المنطقة حرية التعامل مع الوكالات والمنظمات الدولية ووفق القياس القانوني.

حقق المؤشر 32.65 نقطة من أصل 100 نقاط على مقياس درجة حرية حق تكوين الجمعيات.

١-٢-٥ مؤشر حرية الحركة والعمل: الحالة حر جزئياً

هناك صعوبة بالغة في المشاركة المدنية الفعالة في المنطقة وحكومة الإنقاذ تمارس حظراً واضحاً على حرية التفاعل وتعامل الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني مع التنظيمات السياسية في المنطقة بما فيها المعارضة للسلطة الحاكمة وصعوبة في السماح بالتفاعل بين الجمعيات المحلية والجمهور المستهدف.

حقق المؤشر 30.3 نقاط فقط من أصل 100 على مقياس درجة حرية حق تكوين الجمعيات.

١-٢-٦ مؤشر حرية الرأي والتعبير: الحالة غير حر

تغيب حرية الرأي والتعبير عن منطقة حكومة الإنقاذ وسلطتها العسكرية المتمثلة بهيئة تحرير الشام الإسلامية بشكل كامل وتقمع هذه السلطات منظمات وجمعيات المنطقة بشكل مطلق في إبدائها لرأيها وانتقاداتها لسياسات السلطة الحاكمة ولا تشارك هذه المنظمات والجمعيات في رسم السياسات وصنع القرار الذي تتفرد به السلطة الحاكمة في المنطقة
حقق المؤشر 10.71 نقاط من أصل 100 نقطة على مقياس درجة حرية حق تكوين الجمعيات.